تعيد عملية ضبط أكثر من 5. 5 مليون حبة من مادة البريجابالين قبالة سواحل محافظة المهرة، تسليط الضوء على تنامي نشاط تهريب المخدرات عبر السواحل اليمنية، في ظل استمرار الحرب وتراجع الرقابة الأمنية وتعدد مراكز النفوذ، مما يثير تساؤلات حول استمرار نشاط شبكات التهريب ومصادر تمويلها والجهات المستفيدة منها. تمكنت قوات خفر السواحل اليمنية، من اعتراض قارب بحري قبالة منطقة محيفيف بمحافظة المهرة، وعلى متنه أربعة بحارة يمنيين ونحو 90 كرتوناً من المواد المهربة، قبل اقتياده إلى ميناء نشطون. وأشارت تقارير إعلامية إلى أن القارب كان قادماً من إيران، وبحسب الباحث اليمني في الشؤون الأمنية محمد بن عقيل، فإن حجم الشحنة وطبيعة المادة المضبوطة يكشفان عن تطور لافت في نشاط التهريب البحري، الذي لم يعد يقتصر على المواد المخدرة التقليدية، بل امتد إلى كميات ضخمة من الأدوية الخاضعة للرقابة. خصوصاً أن عمليات التهريب البحري غالباً ما تعتمد على توزيع الأدوار بين ممولين ومنظمين ووسطاء وناقلين، سواحل واسعة وتحديات أمنية تتمتع محافظة المهرة بموقع إستراتيجي على بحر العرب، وتمتد سواحلها لمسافات طويلة، وهو ما يجعل مراقبتها بصورة مستمرة تحدياً أمام الأجهزة الأمنية ذات الإمكانات المحدودة. لكن التحدي لا يرتبط بالجغرافيا وحدها، فالحرب اليمنية وما صاحبها من انقسام مؤسسي وتعدد القوى والتشكيلات الأمنية أضعفت قدرة الدولة على فرض رقابة موحدة على المنافذ البرية والبحرية، وخلقت ثغرات يمكن أن تستفيد منها شبكات التهريب. ويرى بن عقيل أن تكرار ضبط الشحنات الكبيرة في سواحل المهرة يستدعي قراءة أوسع لطبيعة النشاط البحري ومساراته، وعدم التعامل مع كل عملية باعتبارها حادثة منفصلة، وتبرز هنا الحاجة إلى تعزيز المراقبة البحرية، وتبادل البيانات بين الأجهزة الأمنية، إلى جانب التعاون مع الدول المطلة على بحر العرب لمواجهة الأنشطة العابرة للحدود. ضبطيات متكررة شملت الحشيش والحبوب والأدوية الخاضعة للرقابة، وفق المعلومات المنشورة حينها. وفي أبريل 2021 ضبطت الأجهزة الأمنية نحو ثلاثة أطنان من الحشيش قبالة منطقة محيفيف، أما التطور الأبرز، فكان في فبراير 2025، وتوقيف تسعة أشخاص، وعلى رغم أن هذا التشابه لا يثبت وجود ممول واحد أو شبكة مشتركة، من يقف وراء تجارة المخدرات؟ وفقاً للباحث بن عقيل، بل باتت ظاهرة تستحق الدراسة في سياق الحرب المستمرة منذ أعوام، وما أفرزته من انهيار مؤسسات وتعدد مراكز النفوذ وتراجع الرقابة على المنافذ، والجهات التي تستفيد منها، ومدى احتمال تقاطعها مع مصادر تمويل بعض القوى والشبكات النافذة. وفي هذا السياق، يلفت بن عقيل إلى أن خطورة الظاهرة لا تقتصر على تهريب المواد المخدرة، وإنما تمتد إلى ما يمكن أن تمثله عائداتها من مصادر مالية لشبكات وأطراف تستفيد من استمرار حال الفوضى والانقسام. ويؤكد هذا المنظور أهمية البحث في مصادر تمويل الشحنات والجهات التي تتولى تنظيم عمليات النقل، وتبرز مخاوف من احتمال توظيف عائدات تجارة المخدرات في تمويل أنشطة جماعات مسلحة، غير أن إثبات مثل هذه الصلات يتطلب أدلة مالية واستخباراتية وتحقيقات موثقة، إذ إن استخدام السواحل اليمنية ممراً محتملاً لنقل المخدرات نحو دول الجوار يمنح القضية بعداً إقليمياً، القضية رقم 109 بعد إعلان إتلاف نحو 5. 5 مليون كبسولة مضبوطة في القضية رقم 109 لسنة 2025 خلال سبتمبر (أيلول) الماضي، ولم تتوفر معلومات رسمية منشورة توضح ما إذا كانت القضية قد انتهت إلى حكم نهائي، أو ما إذا كانت التحقيقات قد توصلت إلى الممولين والجهات التي تولت تنظيم عملية التهريب. وما إذا كانت هناك صلات بين عمليات التهريب المتكررة. القضاء وملاحقة الرؤوس المدبرة من بينها أحكام وصلت إلى 25 عاماً في قضايا حشيش، وفي أبريل 2025 أقر مجلس القضاء الأعلى إنشاء نيابة جزائية ابتدائية متخصصة في المهرة، في خطوة من شأنها تعزيز التعامل القضائي مع الجرائم الجسيمة، ومنها قضايا المخدرات والتهريب. كذلك فإن التعاون مع الدول المطلة على بحر العرب يمثل ضرورة لمواجهة شبكات التهريب العابرة للحدود، التي قد تتوزع عملياتها بين أكثر من دولة، وتستخدم وسطاء وناقلين يصعب تحديد صلاتهم بالجهات المنظمة. تفكيك الشبكات تضع شحنة نوفمبر الجاري السلطات الأمنية والقضائية في المهرة أمام اختبار جديد، ليس فقط بسبب حجم المضبوطات، مستفيدة من ضعف الرقابة وتعدد مراكز القوة. فإن القيمة الحقيقية للعملية ستتحدد بمدى نجاح التحقيقات في كشف مصدر الشحنة، فالتحدي لا يتمثل في اعتراض قارب يحمل ملايين الحبوب فحسب،

Summarized by © lakhasly.com